E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITIED

E/ESCWA/ECRI/2014/WG.2/Report
10 October 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

اجتماع فريق الخبراء حول رصد التقدم في مجال الحوكمة
في خضم التحول السياسي في المنطقة العربية
بيروت، 11-12 حزيران/يونيو 2014

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في 11 و12 حزيران/يونيو 2014 في بيروت اجتماع فريق الخبراء حول رصد التقدم في مجال الحوكمة في خضم التحول السياسي في المنطقة العربية. وشارك في الاجتماع عدد من الخبراء الإقليميين والدوليين، ومن كبار المسؤولين الحكوميين الذين اتفقوا على أن إحراز تقدم في مجال إرساء حكم قائم على المساءلة والشفافية والمشاركة يتطلب أداة رصد فعالة على المستوى الوطني، تمكن صانعي القرارات من تنفيذ السياسات والبرامج اللازمة لتحسين الحكم.

ورأى المشاركون أن الإسكوا في الموقع الأنسب للمساعدة من خلال إعداد تقرير نصف سنوي عن الموضوع ذي الصلة، ومن خلال المساهمة في إنشاء البنية الأساسية اللازمة في القطاع العام والأجهزة المركزية للإحصاء لضمان استدامة عملية رصد الحوكمة وملكيتها الوطنية. كذلك تضمن مشاركة الإسكوا مراعاة خصائص المنطقة العربية عند تقديم توصيات في السياسة العامة بشأن إصلاح الحوكمة.

واطلع الخبراء عن كثب على المنهجية التي اقترحتها الإسكوا وعلى التحديات في مجال القياس. واقترحوا توصية أساسية هي اعتماد منهجية بسيطة وشفافة، تركز على الشق العملي، وعلى تحديد مبادرات من شأنها تحسين الحوكمة. وقد يتطلب ذلك الحد من نطاق المؤشرات وتخفيض عدد الركائز، على أن تضاف التفاصيل الأخرى لاحقاً. وتوقفوا أيضاً عند كيفية الجمع بين المعلومات الكمية والنوعية للتوصل إلى صورة كاملة عن وضع الحوكمة في كل بلد شملته الدراسة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	7-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	8	4
ثانياً- مناقشة المواضيع	27-9	5
ثالثاً- الأهداف	28	8
رابعاً- الحضور وبرنامج العمل	33-29	9
ألف- تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده	29	9
باء- الحضور	30	9
جيم- الافتتاح.....	31	9
دال- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	33-32	9
المرفق- قائمة المشاركين		10

مقدمـة

1- أكدت الانتفاضات التي اجتاحت عدداً من البلدان العربية في بداية عام 2011 على الحاجة الماسة لهذه البلدان إلى إصلاح الحوكمة. فقد طالب المتظاهرون في تونس ومصر واليمن وليبيا وبلدان عربية أخرى بتوجيه الحكم نحو تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وأطلقت الاحتجاجات العنان لعمليات مختلفة من التحوّل السياسي، بعضها أفسدته التجاذبات السياسية، وبعضها أخرجته النزاعات عن مساره.

2- وعملية الانتقال إلى أشكال من الحوكمة قائمة على المساءلة والمشاركة والشفافية محفوفة بالمخاطر والتحديات، وأبعادها اجتماعية واقتصادية وسياسية. وتعود أسباب هذه المخاطر والتحديات إلى تركيبة الدول الشديدة المركزية حيث عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية بيد طبقة حاكمة صغيرة، والقطاع العام مشبّع وغير فعّال، والوضع الراهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بيد القوى الأمنية.

3- وأعداد الشباب المتزايدة التي تتطلع إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والمشاركة في القوة العاملة تضع ضغوطات كبيرة على نظم الحكم القائمة، ولا سيما أن تطلعات هؤلاء الشباب وآراؤهم تتغيّر باستمرار. ويتأثر مسار التحوّل بعوامل أخرى كالتغيّر في طرق ممارسة الدين وفي تركيبة الأسرة، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وإنشاء الشبكات من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية. كذلك يتأثر بقضايا فصل الدين عن الدولة، ودور المؤسسة الأمنية، والتوترات العرقية والطائفية.

4- ولا بد من إجراء إصلاحات واسعة لإطلاق مسار الديمقراطية الطويل والمحفوف بالصعاب. ويمكن أن تكتسب العملية التشاركية الجديدة دروساً من إخفاقات الماضي، لذلك ينبغي رصدها باستمرار من قبل جميع الفئات السياسية والاجتماعية، والمواطنين.

5- وقبل رصد التقدّم في التحوّل إلى الديمقراطية، لا بد من تحديد مفهومها وطرق تقييمها. ولهذه الغاية، ينبغي وضع مؤشرات خاصة بكل بلد، خلافاً لمعظم مؤشرات الحوكمة الشائعة الاستخدام. ومن الأهمية بمكان أن تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار خصائص البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وأن تحلل التحديات في مجال الحوكمة، الناتجة من عملية التحول التي بدأت حديثاً في هذه البلدان.

6- وقد استفاد اجتماع فريق الخبراء من دراسة أجرتها شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا هي تقرير الحوكمة العربية. واستند معظم الاجتماع إلى مشروع التقرير الذي توزّع على ثلاثة أقسام ويمكن استخدامه كنموذج للتقارير المشابهة في المستقبل. ويحلل القسم الأول منه القضايا الأساسية التي تتطلب الاهتمام في إطار عمليات التحول. ويركز القسم الثاني على الإطار المنهجي ويحلل ركائز الحوكمة الأساسية للبلدان العربية في مرحلة التحوّل. ويتوقف القسم الثالث عند الآليات الإقليمية المحتملة لتحسين إصلاحات الحوكمة في هذه البلدان.

7- وقد نظمت الإسكوا هذا الاجتماع في بيروت، وشارك فيه عدد كبير من الخبراء الإقليميين والدوليين من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في الإسكوا، ومن الأمم المتحدة، والقطاع العام، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

أولاً- التوصيات

8- خلص المشاركون في نهاية الاجتماع إلى التوصيات التالية:

(أ) ضرورة أن ينظر الباحثون والخبراء العاملون في مجال التنمية والحكم السليم في المنطقة العربية عن كثب في العلاقة بين السياسة والاقتصاد؛

(ب) أهمية وضع أداة لرصد التحديات والفرص في مجال الحوكمة بشكل دوري في البلدان العربية التي تمر بمرحلة تحوّل سياسي، وحتمية النظر في قضية توافر البيانات؛

(ج) ضرورة أن تطلق الإسكوا برنامجاً لتحسين قدرة البلدان المعنيّة على جمع البيانات وتحليلها، من أجل ضمان الملكية الوطنية لأداة الرصد، واستخدام موارد بشرية وطنية، وحفظ قابلية المشروع للاستمرار؛

(د) أهمية التركيز على التحليل النوعي، إلى جانب التحليل الكمي، نظراً لدوره الأساسي في البحوث العلمية؛

(هـ) ضرورة أخذ أثر الجوار في الاعتبار عند تحليل الإصلاحات و/أو رصد التقدم في مجال الحكم السليم في المنطقة العربية. وينبغي بشكل عام إيلاء أثر الجوار المزيد من الاهتمام في المنطقة؛

(و) نظراً لصعوبة قياس الحوكمة وللالتباس الذي يمكن أن ينشأ في تعريفها وتحديد مفاهيمها، يجب الفصل في عملية القياس بين تحليل المؤسسات والسياسات، وتحديداً بين تحليل المؤسسات والنواتج. وينبغي تبسيط تعريف الحوكمة من خلال التركيز على قياس نوعية المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية)، والبحث بشكل منفصل في النتائج ذات الصلة؛

(ز) المؤسسات تحدد شكل النواتج. لذلك، يجب دراسة المؤسسات وقدرتها المهنية قبل النظر في النواتج. وتوخياً للتبسيط، لا بد من حصر الدراسات بقضايا الإدارة الاقتصادية، والفساد، وتقديم الخدمات العامة؛

(ح) ضرورة إجراء دراسة مفصّلة لقياس تطوّر المؤسسات، تميّز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. وقد تناولت بعض الدراسات مجموعة من العوامل المتعلقة بالحكم في 16 بلداً، لكنها لم تركز على الشرق الأوسط أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ط) إمكانية استخدام طرق نوعية لشرح إجراءات الترميز، مع حفظ بساطة الطرق الكمية، وذلك للمساهمة في شفافية التقرير، لأن المنهجية البسيطة يسهل فهمها على الجمهور الأوسع. ويجب أن تحدَّد المؤشرات بوضوح وتُسهم في إحداث تغيير؛

(ي) تحديد الجهة التي تقوم بالترميز. فهل على الفريق العامل الاعتماد على مجموعة واحدة للقيام بالترميز لتحسين الموثوقية، أم استخدام خبراء محليين لإضفاء طابع شرعي على عمله؟ ويجب تبرير الخيار مهما كان. وتُستخدم الخبرات المحلية عادةً في تقييم الديمقراطية، لكن قد يؤدي ذلك أحياناً إلى مشاكل في الاتفاق على الترميز؛

(ك) الحاجة إلى اتخاذ قرار عما إذا ينبغي إدراج بيانات جديدة في تقرير الحوكمة العربية أو الاكتفاء بالبيانات المتوفرة، لا سيما وأن بعض الشركاء الوطنيين لا يوافقون أحياناً على المسوح ويعترضون على بعض الأسئلة والمؤشرات الحساسة، ما قد يؤدي إلى مجموعة من الصعوبات. وينبغي في هذا الإطار دمج التدابير الكمية والنوعية وإدراج مؤشرات خاصة بكل بلد؛

(ل) النظر في صعوبة قياس تشبّع القطاع غير النظامي في المنطقة العربية، لا سيما وأن العديد من المؤشرات بالكاد تقيس الوصول إلى الخدمات العامة ولا تقيّم نوعيتها.

ثانياً- مناقشة المواضيع

9- تناول النقاش المواضيع التالية بالاستناد إلى مشروع تقرير الحوكمة العربية:

(أ) أثر الجوار، واتجاهات التحول، والديناميات السياسية الناتجة؛
(ب) ما الذي يبرر الحاجة إلى تقرير الحوكمة العربية؟
(ج) منهجية رصد التقدم في الحوكمة في المنطقة العربية: مقترح؛
(د) الإشكاليات والأولويات في تسهيل التحوّلات.

(أ) أثر الجوار، واتجاهات التحول، والديناميات السياسية الناتجة

10- يؤثر جوار بلد ما على عملية تحوّله إلى الديمقراطية. فالجوار المسالم يضعف الأنظمة الاستبدادية، وتراجع التهديدات المحتملة والفعلية يليه عادة تحوّل إلى الديمقراطية. والنظر عن كثب في مفهوم أثر الجوار يبيّن أنه يتضمن أربعة عناصر أساسية: السياسات والأحداث والنتائج التي يشهدها الجوار؛ المتغيرات المحلية (الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية)؛ قنوات الانتقال؛ طبيعة الجوار. وقد ناقش الخبراء في هذا الإطار مسألة اللاجئين السوريين في لبنان. ورأى البعض أنها جعلت المنطقة العربية عرضة للاضطرابات. وتطرق النقاش إلى العجز في مجال الديمقراطية، وانعدام الأمن، والتنمية غير الكافية. وأُشير إلى أوجه التشابه بين ديناميات النزاع في سوريا والعراق كأمثلة على أثر الجوار.

11- ورأى الخبراء أن دولة القرن العشرين تتفكك. فعندما يكون الضغط على دولةٍ ما متواصلاً، قد تبدو مستقرةً من الخارج، حتى لو كانت الضغوط الداخلية مرتفعة. ورأى أحد المشاركين أن هناك احتمالين في هذه الحالة: إما تخفيف الضغط، وإما إعادة الاستقرار إلى الدولة. والاتجاه الذي كان سائداً في القرن العشرين في التركيز على الاستقرار يفضّل الخيار الثاني. ورأى الخبراء أن سوريا كانت تعتبر دولة قوية ولبنان دولة فاقدة لمقومات الحكم. غير أن التوتر في سوريا لطالما كان واضحاً بالنسبة إلى الذين يعيشون فيها. واعتبر بعض الخبراء أن النزاع في سوريا جعل بعض السوريين يضعون الاستقرار في سلم الأولويات بغض النظر عن الثمن الذي يمكن أن يدفعوه، أو عن النظام القائم.

12- ثم انتقل الخبراء إلى نظام الحكم الذي يحتمل أن تنشأ في ظله النزاعات، وهو قائم على الريع، ويستمدّ بقاءه من الفساد. ورأوا أنه بالرغم من صعوبة القضاء على الفساد، لا بد من البدء بما يعتبر ممكناً. وتقوم مكافحة الفساد على ثلاث ركائز: الوقاية، وإنفاذ القانون، واسترداد الأصول المسروقة. والجهود الرامية إلى مكافحة الفساد يعترضها النقص في الإرادة السياسية، والقدرة الفنية، والبنى الأساسية، والموارد البشرية، والثقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية، وإخفاق القطاع الخاص في المشاركة في خطط مكافحة الفساد.

13- ونوقشت قضية اللامركزية كأداة للحد من الفساد، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، وزيادة المشاركة في صنع القرار. ورأى بعض الخبراء أن المساومة السياسية هي السبيل الأساسي إلى نجاح اللامركزية، التي تشكل مكوناً أساسياً للتحول إلى الديمقراطية. والمساءلة السياسية شديدة الأهمية لتحسين الخدمات.

ومن الممكن أن تقدم السلطات المحلية العديد من الخدمات الأساسية، ولا سيما أن مستوى اللامركزية يعتمد على نجاح المفاوضات بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية. وبيّن مثل تونس أن الديمقراطية سبقت اللامركزية، ورافقها ظهور أحزاب سياسية. أما عملية المساومة على تحديد ولايات الحكومات المحلية فجاءت في مرحلة لاحقة. وركّز المشاركون على أهمية نظم التحويل من أجل توزيع عادل للموارد. ويمكن استخلاص عدد من الدروس المستفادة من الأوضاع المعقدة في تونس والجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا، حيث لا تتوفر نظم تحويل تلقائي، ما أدى إلى بقاء القدرات المحلية غير كافية.

14- ووضعت قضية تشرد السكان بسبب النزاعات ضغوطاً كبيرة على المجتمعات المحلية في لبنان والعراق والأردن. وتناول الخبراء قضية اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان، ورأوا أن إدارة اللاجئين التي لا تراعي التنمية ستؤدي إلى زيادة معاناتهم، ولا سيما أن النزاعات في المنطقة طويلة الأمد. ونتيجةً لذلك، ستواجه النظم المحلية والوطنية لإدارة الأمن والخدمات الأساسية الأخرى في لبنان المزيد من الضغوط، بالرغم من أنها دخلت في مرحلة ما بعد الانهيار. وشدد الخبراء على أن معالجة أزمة اللاجئين باعتبارها قضية أمنية ليس حلاً، بل ينبغي إعطاء اللاجئين فرصة الاستماع إليهم في المؤتمرات، وإشراكهم في عملية التوصل إلى حلول عملية، ولا سيما أنهم الجهة المتضررة.

15- وفي ما يتعلّق بعدم المعرفة بوسائل الإعلام الرقمية باعتباره تحدياً في وجه التحوّل إلى الديمقراطية، على مستخدمي هذه الوسائل أن يتعلموا تفسير ما تقصده وسائل الإعلام، وأن يفهموا ما وراء ذلك من مصالح سياسية. وينبغي تشجيع الأفراد والمجتمعات على المشاركة الفاعلة في النقاشات السياسية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن التعاطي مع وسائل الإعلام الرقمية جديد على العالم العربي ويحتاج إلى تطوير.

(ب) ما الذي يبرر الحاجة إلى تقرير الحوكمة العربية؟

16- خلال النقاش حول الحاجة إلى تقرير الحوكمة العربية، طُرحت أسئلة حول دور الحوكمة في التنمية. واتفق المتناقشون على أن هذا التقرير سيشكل نقطة الانطلاق في هذا المجال. ورأوا أن التمكين في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية هو المكوّن الرئيسي للحكم الديمقراطي، وأن التحول إلى الديمقراطية عملية تدريجية تتألف من مراحل ثلاث أولها التحرر، وثانيها التحول، وثالثها وأصعبها التوطيد.

17- ومع أن مؤشرات الحوكمة معقدة ومنقوصة، فهي تقدم خيارات جديدة في السياسة العامة. وقد تبين أن جمهور الناس يهتم بالاقتصاد القوي أكثر مما يهتم بالديمقراطية. وأشار الخبراء إلى إخفاق تقرير الحوكمة العربية في تناول قضايا الجنسين، وإلى الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجان الإقليمية كمنتديات إقليمية. ورأوا أن الطريق لا يزال طويلاً أمام تطبيق المساءلة، وينبغي النظر في عملية التحول على أساس كل بلد على حدة، إذ ما من شكل واحد للحكم يمكن تطبيقه في جميع البلدان. وشددوا على أهمية بناء قدرات الأجهزة المركزية للإحصاء، ومؤسسات البحث، وغيرها من الهيئات الوطنية المماثلة.

(ج) منهجية رصد التقدم في الحكم في المنطقة العربية: مقترح

18- خلص النقاش الذي تناول المنهجية إلى ضرورة اعتماد الإجراءات الإحصائية المبسطة والشفافة التي يسهل على القراء فهمها بدلاً من الطرق المعقدة التي يمكن أن تنحرف عن الأهداف الرئيسية لمؤشرات الحوكمة. ولا بد من أن تكون المنهجية قابلة للتطبيق، لذلك يجب أن ترتبط المؤشرات ارتباطاً مباشراً بتدابير السياسة العامة. وهذا الرابط شديد الأهمية لأن الهدف الأساسي من المؤشرات هو إيجاد أداة لتحديد مشاكل

الحكم التي يمكن معالجتها بمبادرات تصحيحية. وينبغي التوقف عند طريقة عرض النتائج، وتجنب ترتيب الدول، وإعطاء الأفضلية للعروض المفصلة للبلدان، التي تركز على مواطن القوة والضعف على صعيد الحكم.

19- والمتغيرات التي تستخدم كركائز لمؤشرات الحوكمة هي مزيج من المدخلات والعمليات وقياسات النتائج. ويطرح هذا المزيج إشكالية لأنه يؤدي من جهة إلى مؤشر ضعيف من حيث المفاهيم، ويصعّب العمل من جهة أخرى.

20- وحتى بعد اختيار المؤشرات بتأنٍّ، يمكن أن يبقى صعباً إخضاع العديد من جوانب الحكم للقياس الكمي. وقد يتطلب ذلك إدراج معلومات نوعية، كأن تضاف على سبيل المثال بشكل "فصول عن البلدان". وقد شكل الجمع بين المعلومات الكمية والنوعية مع المحافظة على سلامة الإحصاءات تحدياً من نوع خاص.

21- واقترح البعض حصر التركيز بالركائز الأساسية، على الأقل في المرحلة الأولى من الدراسة، على أن تُضاف سائر الركائز في مرحلة لاحقة. كذلك أوصوا بإيلاء المزيد من الاهتمام لحقوق الإنسان وقضايا الجنسين. أما المسائل الأخرى، كفعالية المؤسسات على سبيل المثال، فينبغي التعاطي معها بعناية، لأنها تشمل العديد من المجالات.

22- ونوقشت أيضاً مجموعة من الآراء الأخرى، كتلك المتعلقة بالطرق المحتملة للتجميع، أو كيفية التعامل مع القيم الناقصة. وسوف تدرج في عملية وضع مؤشرات الحوكمة في الطبعات المقبلة من التقرير.

(د) <u>الإشكاليات والأولويات في تسهيل التحوّلات</u>

23- أدت الاضطرابات في المنطقة العربية إلى إعادة ظهور "الأنظمة المختلطة" التي يرى الخبراء أنها تتسم إلى حدّ كبير بالتجاذب السياسي وبالنفوذ الطائفي. وشدد الاجتماع على ثلاثة تحديات تواجه تحوّل الأنظمة. التحدي الأول هو تنظيم الانتخابات بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية، والتفاوض مع أعضاء الطبقة الحاكمة، وتنظيم الأحزاب السياسية بشكل قابل للاستمرار. أما التحدي الثاني فهو التجاذب السياسي الذي يجب التعامل معه لتخفيض احتمالات النزاعات وعدم الاستقرار إلى أدنى حد ممكن. وأما التحدي الثالث فهو الحاجة إلى إنشاء حركات اجتماعية مستقلة. وأُشير إلى أن معظم الأحزاب السياسية في المنطقة العربية مرتبطة بالطبقة الحاكمة، وضعيفة بطبيعتها. وهي تعتمد في معظم الحالات على أفراد، لذلك فشلت في إشراك الجمهور الأوسع في سياساتها الحزبية. وعانت الحركات الاجتماعية في سياق التحوّل من خسارة استقلاليتها في مواجهة الأحزاب السياسية النافذة، ووقعت ضحية منافسة سلالة جديدة من المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالدولة. وطرحت أسئلة حول كيفية تفسير نفوذ المؤسسات التي تقوم بمهام لم تكلَّف بها، كمؤسسات أمن الدولة على سبيل المثال.

24- واتفق الخبراء على أن الحكم لا يكون ديمقراطياً من دون المجتمع المدني. ومشاركة الطبقة المثقفة مهمة، نظراً للخبرة التي تتمتع بها، لكن يجب أيضاً إشراك جميع شرائح المجتمع، أو معظمها على الأقل. وشدد المشاركون على أن المجتمعات العربية كانت دوماً ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وحركات تحرير المرأة، وغيرها من القضايا ذات الصلة، وأن هذا النشاط تطوّر بشكل سريع في القرن الماضي. لكن المشكلة هي أن الناس عرفوا على ماذا يعترضون، لكنهم لم يعرفوا كيف يعبّرون عن مطالبهم. أما النقص في المساءلة والعدالة الاجتماعية فقضية رئيسية أخرى. وواجه المجتمع المدني مسألة كيفيّة إعادة إدراج مفهوم الحكم السليم في المؤسسات على المستوى الإقليمي. وقد ساد تصوّر بأن موجات قمع جديدة تجتاح المنطقة. وساهم عدد من

الجهات الفاعلة المعنية بزيادة الوضع تعقيداً. وكانت النزاعات تموّل وتدعم من داخل المنطقة وخارجها، ما صعّب النظر في وضع أي بلد بمعزل عن البلدان الأخرى. ولذلك لا بد من مراعاة الاعتبارات الإقليمية والدولية.

25- وفي معرض مناقشة التحول السياسي في تونس، أشار المشاركون إلى أن نجاح التحوّل يرتبط بالحوار الوطني الشامل. فالعملية التدريجية التي شملت الأقليات والمجتمعات الصغيرة في تونس والتي دعمتها المنظمات الدولية تكللت بالنجاح. ومن الطبيعي أن يكون للفئات المجتمعية المختلفة أفكار مختلفة، لكن النقاش أدى إلى التفاوض، والتفاوض أدى إلى تسويات. وقد شهدت تونس اجتماع مجموعات الشباب، والمجموعات الأكبر سناً، وحتى مختلف المجموعات المتطرفة. وناقش الخبراء عناصر التحول الديمقراطي المختلفة التي تناولها الدستور، على غرار اللامركزية، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، ومشاركة الشباب، والكوتا النسائية في المجلس الوطني التأسيسي. ويتضمن البرلمان اليوم 90 عضواً، 43 منهم من النساء.

26- واتسم نقاش الخبراء حول الديمقراطية بمزيج من التشاؤم والتفاؤل. فأشار البعض إلى أن عملية بناء مؤسسات ديمقراطية يعيقها منح رؤساء الجمهورية العديد من الحقوق والامتيازات، وهذا التوجّه لا يؤدي إلى الديمقراطية. وأشار آخرون إلى أن الانتفاضات التي شهدتها بعض البلدان العربية حملت معها قوة جديدة، حتى ولو لم تتحقق جميع التوقعات. وأشير إلى احتمال ظهور الأنظمة المختلطة (الواقعة بين الديمقراطية والاستبداد) في المنطقة. واتفق الجميع على أن الانتخابات لم تكن متسقة مع مفهوم الديمقراطية، فقد أدت في بعض الحالات إلى حصول مرشحين على أغلبية ساحقة، وفي حالات أخرى لم تُجر على الإطلاق. وأكّد الخبراء أن الضوابط والموازين أساسية في حال كانت المؤسسات فعالة. ومن القضايا الأخرى التي طُرحت مدى الرغبة والاستعداد في إشراك الجميع في العملية السياسية، والعقبات في وجه الديمقراطية بسبب ضعف المؤسسات العامة، والأضرار الاجتماعية المختلفة الناجمة عن تاريخ النظام الاستبدادي ودرجة الاستبداد في الحكم في كل بلد.

27- وركّز الخبراء في إطار مناقشة الأدوات اللازمة للتحوّل على الحاجة إلى الوصول الى وسائل الإعلام، واعتماد نهج يشمل الجميع، ومشاركة المرأة. وأوصوا المنظمات الدولية بالنظر في تشعبات التحول جميعها، وليس فقط في الانتخابات، لإعطاء عملية الانتقال إلى الديمقراطية المزيد من الدعم الفعّال. فلا بد من التخطيط للمشاركة السياسية، ومن إنشاء البنى الأساسية اللازمة للتعامل مع المفسدين، ومن إيلاء القيود التاريخية على المجتمع المدني حقها من الدراسة.

ثالثاً- الأهداف

28- تتمثل أهداف اجتماع فريق الخبراء في:

(أ) النظر في اتجاهات التحوّل في المنطقة العربية وفي الديناميات التي تحول دون إنشاء نظام حكم قائم على المشاركة والمساءلة والشفافية؛

(ب) استعراض تقرير الحوكمة العربية وتقديم توصيات بشأنه باعتباره أداةً للتقييم أعدتها الإسكوا لرصد التقدم في مجال الحوكمة؛

(ج) المساهمة في الحوار حول إصلاح الحكم في المنطقة العربية، ولا سيما من خلال إنشاء آليات وشبكات لرصد الإصلاحات وتحسينها؛

(د) تقديم المشورة في مجال تحديد معايير للإصلاح في سياق التحول السياسي.

رابعاً- الحضور وبرنامج العمل

ألف- تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده

29- عُقد اجتماع فريق الخبراء حول رصد التقدم في مجال الحوكمة في خضم التحول السياسي في المنطقة العربية في بيروت في 11 و12 حزيران/يونيو 2014.

باء- الحضور

30- حضر الاجتماع مسؤولون حكوميون كبار، وخبراء إقليميون ودوليون، وأكاديميون، وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات أخرى متعددة الأطراف.

جيم- الافتتاح

31- ألقى كلمة الافتتاح السيد يوسف شعيتاني مدير قسم النزاعات والاحتلال والتنمية في شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا. وأشار إلى المحاولات العديدة التي قامت بها المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لقياس الحوكمة. وقد ركز البعض على مجال محدد في الحوكمة، في حين أجرى آخرون عمليات تقييم أوسع. واختلفت أيضاً المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات، ولا يتوفر حتى اليوم مؤشر منهجي مقبول من جميع الجهات. وفي إشارة إلى تقرير الحوكمة العربية، وهو وثيقة المعلومات الأساسية التي يستند إليها الاجتماع، شدّد السيد شعيتاني على ضرورة اقتراح منهجية تأخذ في الاعتبار خصائص المنطقة العربية.

دال- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

32- انقسم الاجتماع إلى أربع جلسات لأفرقة الخبراء لمناقشة المواضيع التالية:

(أ) الجلسة الأولى: أثر الجوار، واتجاهات التحول، والديناميات السياسية الناتجة؛
(ب) الجلسة الثانية: ما الذي يبرر الحاجة إلى تقرير الحوكمة العربية؟
(ج) الجلسة الثالثة: منهجية رصد التقدم في الحوكمة في المنطقة العربية: مقترح؛
(د) الجلسة الرابعة: الإشكاليات والأولويات في تسهيل التحوّلات.

33- وترأس السيد عبد الله الدردري، كبير الاقتصاديين ومدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، الجلسة الأولى. وترأس الجلسة الثانية السيد هافرد هيغر، أستاذ بحوث السلام والنزاعات في جامعة أوبسالا. وترأس السيد نادر قباني، مدير البحوث والسياسات في منظمة صلتك، الجلسة الثالثة. وترأست السيدة ناتاشا إزرو، مديرة البرنامج الدولي لدراسات التنمية في قسم الحكومات في جامعة إسكس الجلسة الرابعة وجلسة التوصيات التي شاركها في ترؤسها السيد ابراهيم سيف، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

السيد نادر قباني
مدير الأبحاث والسياسات
هاتف: 4821 4499 974+
خليوي: 5591 3349 974+
قطر الدوحة
البريد الإلكتروني: nkabbani@silatech.com

السيد جاد شعبان
أستاذ
الجامعة الأميركية بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: jc11@aub.edu.lb

السيدة ناتاشا إيزرو
برنامج التنمية الدولية، دائرة الحكومة
جامعة إسيكس
لندن، بريطانيا
البريد الإلكتروني: nmezrow@yahoo.com

السيد أحمد فاروق غنيم
أستاذ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: aghoneim@gmx.de

السيد علي أودو أسوكامي
خبير في الإدارة العامة
المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء
هاتف: 69 72 30 661 (212)/07 27 32 539 (212)
فاكس: 85 57 32 539 (212)
طنجة، المغرب
البريد الإلكتروني: ali.asekome@gmail.com

السيد هافرد هيغري
أستاذ
جامعة أبسالأ
معهد بحوث السلام في أوسلو
أوسلو، النروج
البريد الإلكتروني: haavard@prio.org

السيد حسن كريم
خبير في سياسات الحوكمة
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: hassan.krayem@undp.org

السيد سامي عطاالله
المدير التنفيذي
المركز اللبناني للدراسات
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: sami.atallah@lcps-lebanon.org

إبرهارد كينلي
مدير
المعهد الفرنسي للشرق الأدنى
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: eberhardkienle@hotmail.com،
e.kienle@ifporient.org

السيد فاتح عزام
مدير
معهد أسفاري للمجتمع المدني والمواطنة،
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: fatehazzam@gmail.com

السيد مكرم عويس
أمين عام
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: makram_ouaiss@hotmail.com

السيد ساري حنفي
أستاذ
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: sh41@aub.edu.lb

السيد جاد ملكي
أستاذ
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: jadmelki@yahoo.com،
jm39@aub.edu.lb

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

السيد نديم شحادي
زميل مشارك
برنامج الشرق الأوسط
شاتم هاوس
لندن، بريطانيا
هاتف: 9575703 207 (0) 44+
خليوي: 7956390562 (0) 44+
البريد الإلكتروني: nadim.shehadi@gmail.com

السيد داركو بافلوفيتش
مدير برنامج
تحليل الحكم الديمقراطي والتعلم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مركز الحكم
أوسلو، النروج
البريد الإلكتروني: darko.pavlovic@undp.org

السيد أركان السبلاني
مدير
البرنامج الإقليمي لمكافحة الفساد والنزاهة في البلدان العربية
برنامج الأمم المتحدة
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: arkan.el-seblani@undp.org

السيدة ندى دروازيه
موظف لشؤون حقوق الإنسان
مستشار إقليمي لشؤون الجنسين
مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
للشرق الأوسط وشمال إفريقيا
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: ndarwazeh@ohchr.org

السيد أوسامة الصغير
عضو البرلمان للجمعية التأسيسية التونسية
تونس
البريد الإلكتروني: osama.al.saghir@gmail.com

السيد إبراهيم سيف
وزير التخطيط الأردني
عمان، الأردن
البريد الإلكتروني: ibrasaif@gmail.com

السيد طارق شنيتي
موظف لشؤون حقوق الإنسان
مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
للشرق الأوسط وشمال إفريقيا
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: tcheniti@ohchr.org

السيد معن نصور
رئيس
الحلول الاستشارية الحكم والمخاطر والامتثال
عمان، الأردن
البريد الإلكتروني: maennsour@gmail.com

السيد يزيد صايغ
كبار المشاركين
مركز كارنيغي للشرق الأوسط
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: YSayigh@carnegie-mec.org

السيد نزيه ريشاني
أستاذ
جامعة كييان
نيوجرزي، الولايات المتدة الأميركية
البريد الإلكتروني: nrichani@kean.edu

السيد يحيا حكيم
مدير
الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: yhakim@transparency-lebanon.org
yahyahakim@gmail.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد عبدالله الدردري
السيد يوسف شعيتاني
السيد فيتو إنتيني
ألسيد أتسوكو أوكادا
ألسيد أسماعيل لباد
السيدة اسيا الميهي
السيد فرناندو كانتو
اليدة دنيز سمف
السيدة ماريا بيريز أورتيز
السيد ريكاردو ميسيانو
السيد سيث كالدوال
السيد ثريا الزين
السيد الياس عطية
السيدة الين سلطاني نشان
السيدة إميلي هودسن
السيد رولان رياشي
السيدة نيج ماري ليز بوانتيت